

دور التشريعات في صون وتثمين التراث اللامادي بالمغرب عمومًا ومدينة تازة نموذجًا

تاريخ تقديم البحث: ٢٠٢٥/٨/٣١
تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٥/٩/٢٧

علي البوزايني(*)

بدأت بتعريف التراث وتمييز أصنافه والتركيز على الشق اللامادي وكذا التشريعات الدولية والوطنية لصيانه وعرضت نموذجاً لمدينة تازة الغنية بتراتها وانتهت البحث بتوصيات لصيانة واستثمار هذا الموروث في التنمية السياحية.

الكلمات المفتاحية: التراث - التراث اللامادي - اليونسكو - الذاكرة الجماعية - الصناعة السياحية.

الإطار المنهجي للبحث

دوافع البحث

يعتبر التراث فخر الأمم على اختلاف أجناسها، فهو صلة الوصل بني الماضي والحاضر، فمهما بلغ رقي البشرية وتطورها، فإن علاقتها بهذا التراث تبقى قائمة بهدف الاستلهام من تفاصيله، وترسيخ

elbouzaini.ali@gmail.com

مقدمة

يعكس التراث المرجعية التاريخية والثقافية للشعوب فهو المرآة التي تعكس الهوية الوطنية وتقوي الشعور بالانتماء، فهو يجسد المعالم المتبقية من الحضارات السابقة والتي تكاملت مع الأجيال المتعاقبة، لتشكل كنزا حضاريا ثميناً ورمزا صادقا على الإبداع الإنساني حيث الفن والجمال والأصالة، هذه الخصوصيات أصبحت مرجعا لكل أمة وذاكرتها الحية التي تميز الفرد والمجتمع، فأصبح ينفرد بها عن باقي المجتمعات الأخرى بل ويستنبط خصوصيته وهويته منها.

لذلك أصبح من اللازم صون هذا التراث الثقافي لجانبه الإنساني عبر الحفاظ على سلامته من أشكال الاتلاف والإهمال، عبر تطوير الآليات التشريعية الكفيلة بتصحيح كل التدخلات العشوائية، وأخيرا توحيد الجهود والانفتاح على التجارب الرائدة التي أثبتت نجاحها مع مرور الزمن وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى نتائج موحدة. أما محاور الدراسة فقد

(*) جامعة سيدي محمد بن عبد الله / فاس.

عموما مع تشجيع كل التجارب والتدخلات
الإيجابية والتي أثبت مع الزمن فاعليتها لتصبح
مرجعا في باقي التدخلات.

إشكالية البحث

يكاد يجمع الكل على الأهمية التي يحظى بها
التراث في صيانة ذاكرة الإنسان وتجارب، معارفه
والتي يستمد منها كينونته وهويته، فإذا كان
التراث المادي قد حضي باهتمام مبكر، فإن التراث
اللامادي قد تأخرت التشريعات فبقي يتنقل
شفويا بين الأجيال فمنه من تعرض للاندثار أو
الاستنساخ ومنه من لا يزال يقاوم هذه الاخطار
المتزايدة تبث مشاعر الخوف على مصير ومستقبل
التراث وهو ما دفعنا لطرح الإشكالية التالية:

- ما طبيعة التشريعات الدولية الصادرة
لحفاظ على التراث اللامادي وأهميتها؟

- كيف تفاعل المغرب مع هذه المجهودات
الدولية لصيانة مخزونه الغني من التراث اللامادي؟
- ماهي السبل الكفيلة بصون التراث
اللامادي بالمغرب عموما ومدينة تازة خصوصا
كمجال للدراسة؟

الشعور بالانتماء إلى تلك الحضارة، فالإنسان لا
يستطيع اليوم أن يعيش بدون تاريخ، فهو التعبير
الصادق عن مستوى الذوق والحس الإبداعي
ودرجة التقدم في العلوم والفنون^(١)، كما يساعد على
فهم علاقة المجتمعات البشرية بمحيطها ورصد
درجة تأثيرها ومن تم تعزيز شعور الأفراد بالانتماء
وتعزيز التماسك الاجتماعي. يضاف لذلك الأهمية
الاقتصادية لثمين التراث من خلال ادماجه في
المخططات التنموية، لتعزيز قطاع السياحة
والذي اضحى من القطاعات التي لا يستهان بها
في إنعاش الاقتصاد الوطني بفضل عائداته من
العملة الصعبة. وتعزيز الجانب الثقافي على اعتبار
أن هذه الممتلكات الثقافية تعتبر مصدرا للمعرفة
ومستودعا حيا لخبرات الأمة يمكن الاستلham منها
وتطويرها بما يتناسب وروح العصر.

أهمية البحث

تمكن أهمية الدراسة في التعريف بالتشريعات
التي هم الحفاظ على التراث المادي واللامادي
وأن أي تدخلات يجب أن تتسجم مع القوانين
الدولية والوطنية إضافة إلى نشر الوعي بأهمية
التراث اللامادي ودوره في الترويج للسياحة
والتنمية السوسيو اقتصادية عموما وعدم التقليل
من أي نوع من التراث المادي وأن ثمينه ينعكس
بالإيجاب على الساكنة المحلية خاصة والبلاد

منهجية البحث

لمعالجة الموضوع اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي عبر تأصيل مصطلح التراث الثقافي اللامادي وخصائصه، ودور التشريعات الدولية والوطنية في حمايته. والالتزام بالتحليل من خلال التدقيق في بعض الاتفاقيات والقوانين وتتبع مدى فعاليتها في صيانة هذا التراث، ومن ثم توظيف مقومات الماضي في استشراف التنمية في المستقبل في انسجام تام مع منهج البحث التاريخي.

الإطار المفاهيمي

التراث لغة: نقول ورث فلان: أي انتقل إليه مال فلان بعد وفاته، ونقول يتوارث الناس: أي يرث بعضهم بعضاً، والوارث هي صفة من صفات الله (عز وجل) فهو الباقي والدائم.

التراث اصطلاحاً: يدل على التراكم المعرفي والمادي الزاخر بالقيم والقادر على البقاء متى كان الوعي به قائماً، فهو ذاكرة المجتمع الحية وخصوصيته التي تميزه عن الباقي وينقسم التراث إلى:

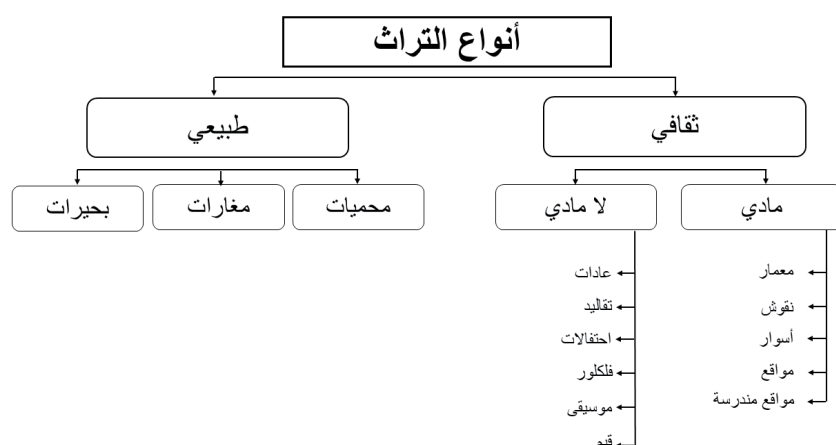
التراث المادي:

يتكون من صنفين فهناك التراث المادي الطبيعي: وحددته اتفاقية حماية التراث الثقافي

والطبيعي لسنة ١٩٧٢ في المعالم الطبيعية ذات قيم جمالية من محميات طبيعية وتشكيلات رسوبية ومغارات طبيعية والمادي الثقافي: وهو كل ما يدركه المرء بحواسه من معمار، نقوش، زخرفة مدن، بقايا أثرية، بقايا أركيولوجية.

التراث غير المادي:

وهو تراث غير ملموس ويشمل كل أشكال التعبيرات الشفهية من تقاليد، عادات، ممارسات، احتفالات، أو بصيغة أدق الملامح المميزة لثقافة شعب ما وتشمل أيضاً: الأدب، الموسيقى، اللباس، المعارف، والمهارات وهو ما حرصت المجتمعات على توارثه عبر الأجيال لضمان استمراريته فمن الناحية الأنثروبولوجيا فهذه الخصائص الثقافية هي التي تعطي الخصوصية للجماعات وتجعلها متميزة عن سواها وأحياناً أخرى تشترك في بعضها بحكم الهجرة والتنقل مع صيانة هذا المخزون الثقافي أينما حل الإنسان وارتحل نموذج للثقافة الاندلسية والتي توزعت بين بلدان شمال إفريقيا بعد سقوط غرناطة وهو ما حاولت منظمة اليونسكو ٢٠٠٣ التأصيل له من خلال تعريفها للتراث والذي قسمناه إلى أصناف حسب خصوصيات كل نوع.



مخطط رقم (١) لأنواع التراث

[المصدر: عمل شخصي]

الشمس، كما عمل الصينيون في نفس الفترة على صنع مادة لاصقة تسمى البولسترين والمكونة من دقيق القمح وماء الجير وخلطهما مع بعض لإعادة لصق الأواني المكسرة، هذه المبادرة المبكرة لحفظ التراث تعتبر بصدق عن الأهمية التي ظل يشغلها التراث بمختلف تلاوينه في عقلية الإنسان، وهي في أغلبها تبقى تدخلات عاطفية وتحن للماضي لكنها تفتقر إلى الجانب العلمي.

ومع ازدياد الضغط الكبير والسلب الذي أصبح يشكله العنصر البشري في ظل تزايد التهديدات وخصوصاً الثورة الفرنسية وما رافقها من تدهور وتخريب للأثار كلها عوامل كانت

السياق الدولي للاهتمام بالتراث

يعتبر حفظ التراث الثقافي من بين الاهتمامات التي شغلت بال الإنسان منذ القدم، لما له من دور في حفظ الذاكرة الجماعية، فهو السجل الحي والكتاب المفتوح الذي نستطيع من خلاله والتعرف على حياة الشعوب، وعليه فقد اهتم الإنسان بحفظ وترميم ما قد تلف، فقدموا عمل المصريين على تحنيط الموتى، وقاموا بحفظ النقوش الجدران ضد تأثير الظروف الجوية عبر طلائها بمادة زلال البيض كون هذه المادة تحافظ على البريق والجمال وخلطها مع مواد زيتية، ومواد معدنية وفي القرن الرابع عشر عمل الايطاليون على تلوين المنحوتات بالأكاسيد الذهبية حتى تبدو لامعة لا تؤثر عليها أشعة

خلفته الحرب العالمية الأولى، كما اعتبر كإجابة عن
الوضع المقلقة لواقع التراث من خلال الدعوة
إلى صيانه والالتزام بالحفاظ على خصوصيات
كل بلد بما في ذلك استعمال الاسمنت المسلح في
ترميم التراث المبني عند الضرورة على ألا يشوه
المنظر العام.

اتفاقية لاهاي ١٩٥٤ والتي تلت لقاء أتيننا
للتأكيد على حماية المنشآت الفنية العلمية والمبينة في
حالة نشوب الحروب حتى لا تتكرر تجربة الحرب
العالمية الأولى وحددت لافتات خاصة توضع على
المباني التاريخية حتى لا يتم استهدافها وتبقى بعيدة
عن أي صراعات.

ميثاق البندقية ١٩٦٤: فقد شكلت النتائج
الكارثية المتراكمة والتي استهدفت التراث بكل
أشكاله بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وما تلاها
من اتفاق أتيننا، والذي مع الأسف لم يتم الالتزام
به بدليل تزايد كل أشكال التدمير للتراث عقب
الحرب العالمية الثانية، فكان من الضروري مواكبة
ذلك بزيادة التنسيق بين المتدخلين لإغناء الترسنة
القانونية ووقف كل أشكال التدمير والبدء في أشغال
الترميم مع احترام الأحجام الأصلية والألوان بما
ينسجم مع المحيط، والانفتاح على المواد العصرية
في الترميم وضمان التناسق بين الأجزاء الأصيلة
والمرممة وكذا ضرورة معالجة المبني في إطار تخطيط
شمولي يراعي خصوصيات المحيط. ولعل المتبع

كافية ببداية للاهتمام الدولي لحفظ الذاكرة التاريخية
الجماعية وبتأطير من بعض منظري الحفاظ
على التراث بعدة بلدان اوروبية، يضاف لذلك
النتائج الكارثية للحرب العالمية الأولى والثانية
وما خلفته من تدمير لرموز التراث البشري، في
ظل هذه الأحداث المدمرة اجتمع المهندسون
واستهضوا الهمم بالإعلان على تبني اتفاقيات
وميلاد مؤسسات تعنى بالحفاظ على التراث والتي
سنحاول ان نسردها بعضها.

الحماية القانونية للتراث المادي من خلال المواثيق الدولية

يشمل الإطار القانوني (الاتفاقيات، القوانين،
التشريعات، التوصيات) والتي من شأنها ان
تضمن سلامة التراث الثقافي وحمايته من التدمير
واشكال التخريب، والسرقة والتهريب، فلذلك
أتت هذه المبادرة في سياق دولي من سياته تصاعد
وتزايد كل أشكال التدهور والدمار الذي ظهر
خلال القرن ١٩، فلم يبق المنتظم الدولي مكتوف
الأيدي، بل بادر إلى صياغة تشريعات من شأنها أن
تضبط علاقة الإنسان بترائه وزجر كل التدخلات
السلبية ووقف مسلسل التدهور والعبث بذاكرة
الأمم فكان:

ميثاق أتيننا ١٩٣١ والذي امتد من ٢١ إلى
٣٠ أكتوبر والذي اعتبر كصهوة للبشرية ضد
كل أشكال الاستغلال والإهمال والدمار الذي

دور التشريعات في صون وتثمين التراث اللامادي بالمغرب عموماً ومدينة تازة أنموذجاً

نستشف من خلال هذا التعريف أعلاه أن أشكال التراث الثقافي اللامادي تتضمن:
التراث الشفهي والذي يضم: الشعر الزجل
الحكاية...

فنون أداء العروض: كالرقص الجماعي
احيدوس الكدرة عبيدات الرمي...

الجانب الاحتفالي: كتخليد المناسبات وما
يرافقها من خصوصيات العقيقة الزواج...

مهارات مرتبطة بالفنون الحرفية وتشمل
مختلف المهارات المرتبطة بأخذ المادة الأولية
وتحويلها لمنتجات ومواد للاستعمال

المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون
وتشمل المهارات المرتبطة بعلاقة الانسان مع محيطه
الطبيعي كتدبير الدورة الفلاحية ومعرفة الفصول.

لشأن التراث يدرك مدى أهمية ميثاق البندقية
وتأكيد على تشجيع التدخلات الميدانية التي
تحافظ على أصالة المبنى، وهو ما تبناه أيضا المغرب
من خلال تشريعاته والتدخلات الميدانية من اعمال
رد الاعتبار والترميم التي تستحضر الخصوصية
المغربية المتفردة لدرجة ان بعض المشاريع أصبحت
مرجعا في صيانة المباني نموذج مدينة فاس.

التراث اللامادي خصائصه وتشريعات صيانه

التراث اللامادي وخصائصه

إذا كان التراث المادي قد حظي بالاهتمام
باعتباره مصدر اعتزاز بالماضي واحد اليات
التماسك المجتمعي فان الوعي بالتراث اللامادي
بدوره قد حظي خلال العقود الأخيرة بالعديد من
الاجتهادات التشريعية والتدخلات الميدانية فرغم
تأخر الدول في اخذ المبادرة لصيانه، فإن هذا
المفهوم سيتسع مع مرور الوقت ليشمل الموروث
الشفوي من قيم وعادات لتعبر عن تفاعل الإنسان
مع مكانه عبر الزمن وما نتج عن ذلك من مظاهر
مادية وغير مادية (الهاجبي ٢٠١٦ ص ٩٠) كما
أن استمراره رهين بإبراز هذه الكنوز والمحافظة
عليها لتشمل: اللغة، العادات الاحتفالات الدينية
الأنشيد، المهارات الموسيقي، الحكايات، الفنون
الاستعراضية وغيرها.



شكل توضيحي رقم (١)

يبين تقسيم السنة الفلاحية بالمغرب من حيث توزيع أشهر الحرارة والتساقطات وأوقات الزراعة والحصاد وهو تراث لامادي مهدد بالزوال
 المصدر: دفاتر ترابوية.

- أنه يحظى باهتمام المجموعات البشرية الواعية بأهمية هذا التراث، كما ضمنت استراتيجيته عبر الأجيال، من منطلق خشيتها عليه من الزوال في زمن العولمة.

التشريعات الدولية لحماية التراث اللامادي

إذا كان التراث المادي قد أخذ نصيبه من الاهتمام وبشكل مبكر كما أسلفنا، فإن التراث الثقافي غير المادي استعمل أول مرة في اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي والطبيعي من طرف المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافية سنة ١٩٧٢ وتسمى باتفاقية التراث العالمي، وبقي

يتميز التراث اللامادي بمجموعة من الخصوصيات والتي تجعله قابلاً للاستمرار والتأمين فهو:

- تراث يحفز ويعزز الشعور بالانتماء والارتباط بمجرد الوقوف على بعض تفاصيله.

- تراث أصيل ومتجدد وقابل للانفتاح على التقنيات والمهارات الجديدة وبطريقة توافقية.

- أنه غني بخصوصيات الحضارات التي عملت على صياغته في إطار العيش المشترك في الزمان والمكان.

دور التشريعات في صون وتأمين التراث اللامادي بالمغرب عمومًا ومدينة تازة أنموذجًا

هذا المصطلح يستخدم من قبل مجموعة محدودة من المختصين، إلى أن جاءت اتفاقية ٢٠٠٣ من طرف اليونسكو والتي عرفت بشكل دقيق عبارة التراث الثقافي غير المادي والذي يشمل «الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات وما يرتبط بها من قطع وأماكن ثقافية والتي تعتبرها الجماعات والمجموعات وأحياناً الأفراد جزءاً من تراثهم الثقافي... بما يتحقق مع بيئتها وتفاعلاتها مع الطبيعة والتاريخ وينمي لديها الإحساس بهويتها والشعور باستمراريتها...»^(٣).

التشريعات الوطنية ودورها في حماية التراث اللامادي

يعرف العالم في الوقت الراهن، العديد من التحولات وهي نتيجة حتمية للتطور والتحديث، وبالأخص مع ظهور العولمة، والتي تحاول طمس الثقافات المحلية باسم الانفتاح فكان من الضروري البحث عن الصيغ الملائمة للحفاظ

على الهوية وفي نفس الآن الانفتاح على العالم، وفي هذا الإطار عملت السلطات المختصة المغربية على وضع تشريعات وطنية تنسجم مع أهداف المنظمات الدولية لصيانة التراث اللامادي وفي نفس الآن تعزيز الترسنة القانونية الوطنية لحماية كل الأشكال الثقافية اللامادية من الاندثار وضمان استمراريتها للأجيال المقبلة وتعبيراً من المغرب عن حسن نيته فقد كان من بين الموقعين الأوائل على هذه الاتفاقية وذلك سنة ٢٠٠٣، هذه الأخيرة ألزمت في المادة الحادية عشر منها ضرورة اتخاذ الدول الموقعة كل التدابير اللازمة لصون تراثها اللامادي المنتشر فوق أراضيها وجردها بمشاركة أجهزة حكومية وغير حكومية^(٤)، وعلى المستوى الرسمي فقد صادق على هذه الاتفاقية الدولية بموجب الظهير الشريف رقم ١١٣، ٠٦، ١ الصادر في ٢٢ صفر ١٤٣٠ الموافق ل ١٨ فبراير ٢٠٠٩.

ساحة جامع الفنا	2008
موسم طانطان	2008
الصيد بالصقور	2012
مهرجان حب الملوك	2012
اركان والمهارات	2014
الطبخ المتوسطي	2014

2019	النخل مع 13 دولة
2020	كناوة
2020	الكسكس
2021	الخط العربي
2024	التبوريدة

جدول رقم ١ لبعض أصناف التراث اللامادي التي صنفها اليونسكو اما ملكا للمغاربة او بالاشتراك مع بعض البلدان لصونها من الاندثار.

[المصدر: وزارة الثقافة المغربية]

الدستور المغربي وحضور التراث اللامادي

حرص المشرع المغربي على جعل حماية التراث الثقافي الذي تزخر به المملكة الشريفة في صلب اهتماماته حيث اقر لها حماية دستورية لا بد من الإشادة بها ويتجلى ذلك من خلال مضامين دستور المملكة المغربية لسنة ٢٠١١ ٥ فقد جاء ذلك مفصلا في الفصل الخامس من الباب الأول حيث تعمل الدولة على صيانة الحسانية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة وعلى حماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب وتسهر على انسجام السياسة اللغوية والثقافية الوطنية واتقان اللغات الأجنبية ولتنفيذ هذه الرغبة يتم احداث مجلس وطني

لغات والثقافة المغربية مهمته على وجه الخصوص حماية وتنمية اللغتين العربية والامازيغية ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية باعتبارها تراثا اصيلا وابداعا معاصرا. وهو ما يعني حضور التراث اللامادي بين ثنايا هذا الفصل والزامية الحفاظ عليه باعتباره من مكونات الهوية المغربية الضاربة في أعماق التاريخ واعتبارها من اليات التنمية بالمملكة.

قانون رقم ٢٠٠ المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بين التحسيس والزجر

تسعى المنظمة العالمية للحماية الفكرية إلى حماية التراث اللامادي وخصوصا الحرص على حماية حقوق المؤلف والحقوق المشابهة باعتبارها

دور التشريعات في صون وتثمين التراث اللامادي بالمغرب عموما ومدينة تازة أنموذجا

تزايد مختلف اشكال الاستنساخ للتراث مستغلين التكنولوجيا لاستنساخ بعض الاشكال والتعبير التراثية اللامادية للتحسيس بأهمية الصون.

قانون ٣٣-٢٢ المتعلق بالتراث

يعتبر هذا القانون من بين المشاريع الذي ظل ينتظرها القائمون على الشأن التراثي لتعزيز القانون ٢٢-٨٠ المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والكتابات والتحف والتراث اللامادي وخصوصا بعد تزايد اشكال الاستنساخ والتفريغ والتدمير وحتى تتماشى سياسة الجانب الثقافي مع الالتزامات الدولية جاء هذا القانون يحمل مستجدات تسعى بالأساس إلى تضمين التعاريف الجديدة المتعلقة بمختلف أصناف التراث الثقافي والطبيعي والجيولوجي، وإدراج الكنوز الانسانية الحية التي تمكن من نقل المعارف والمهارات عبر الأجيال ضمانا لاستمرار التراث الثقافي غير المادي ولا سيما الممارسات والتمثلات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات، وكذا الأدوات والقطع والمصنوعات والفضاءات الثقافية المرتبطة بها التي تعتبرها الجماعات والمجموعات والأفراد، جزءا من تراثهم الثقافي والتي تواكب المفاهيم الجديدة المعترف بها دوليا فيما يتعلق بالتراث الثقافي، والتعاريف الحديثة المعمول بها لدى منظمة اليونسكو؛ مع إحداث سجل وطني لجرد التراث؛ واعتماد مفهوم إعداد مخطط تدبير التراث بطريقة مستدامة.

« مصنفات التراث الثقافي لإحدى الأمم التي ابتكرها وحفظها وطورها أشخاص، فانتقلت جيل بعد جيل بين الجماعات الأصلية » والتي جاءت في اتفاقية برن لحماية المصنفات ١٩٦٧، وانسجاما مع هذه الاتفاقية، فقد تم إصدار القانون رقم ٢٠٠٠، ٢ من طرف الوزارة الوصية لحماية التعبيرات الفلكلورية والأعمال المستمدة من الفلكلور» باعتبارها انتاجات لمجموعة وأفراد تستوجب الحماية ضد كل أشكال الاستنساخ أو لأهداف تجارية وقننت حدود استعماله، وكذا العقوبات المدنية لكل مس بالفلكلور في المادة ثلاثة وستون من ضد القانون بالبندين ١ و٧ ثم المادة أربعة وستون « يعاقب بالحبس من شهرين إلى ٦ أشهر وغرامة تتراوح بين ١٠,٠٠٠ درهم و١٠٠,٠٠٠ درهم كل من قام بعمل غير مشروع بالأعمال المشار إليها سابقا(٦).

مشروع القانون ٥٢-١٣ والمتعلق بحماية التراث الثقافي واثمينه

تمشيا مع التطورات التي تعرفها سياسات حماية التراث الثقافي م خصوصا الإشارة للشق اللامادي منه في القانون ٨٠-٢٢ فقد خصص المشرع المغربي الباب السادس وخصوصا في مواده من ١٣٩ إلى ١٤٧ لتحديد اشكال التراث اللامادي المعنية بالحفاظ وكيفية صيانتها اخذا بعين الاعتبار عنصر الثمين عبر التشجيع والتحسيس وفي نفس الان زجر المخالفين بعد

دور اقتصاد الثقافية في التنمية السياحية: تازة نموذجاً

تتنوع روافد الاقتصاد المغربي، ويعتبر قطاع السياحة من بين القطاعات التي يعول عليها إذ تصل مساهمته في الناتج الداخلي الخام بحوالي ٧٪، وهي مساهمة لا ترقى إلى مستوى وحجم المؤهلات السياحية التي يزخر بها المغرب والتي تضم تراث مادي من مدن اصيلة مواقع أثرية، متاحف... إضافة إلى تراث لا مادي غني يحتاج للتممين فلذلك تم إدراج الثقافة كرافد للتنمية ضمن أهداف الأمم المتحدة في شتبر ٢٠١٥ وهو

ما فتئت اليونسكو تشجعه ومنذ تأسيسها وما تلاه من توصيات للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بضرورة إيلاء التراث الأهمية التي يستحقها واعتباره من مقومات التنمية ببلادنا.

وعليه فمدينة تازة تزخر بتراث ثقافي لا مادي جدير بالاهتمام والصيانة فهو يضم خليطاً من القبائل ذات الأصول الأمازيغية والعربية فأبرزت مجموعات التسول والبرانس وغيابة حيث التبوريدة والمجموعات الشعبية التراثية كرقصة احيدوس ايت وراين ورقصة تشكّل بالبرانس إضافة إلى الطب البديل بالمنطقة.



الصور

للتراث اللامادي الموسيقي الذي تزخر به تازة ونواحيها والذي يجب الحفاظ عليه

دور التشريعات في صون وتثمين التراث اللامادي بالمغرب عموماً ومدينة تازة أنموذجاً

خاتمة

نستنتج مما سبق أن التراث الثقافي لكل شعب يشكل عنصرا مهما في صون الذاكرة الجماعية، لذلك فأغلب التشريعات انصبت في البداية على حماية التراث المادي تقريبا منذ القرن التاسع عشر بأوروبا فانتقل جزء منها إلى المغرب عبر التشريعات الفرنسية، لكن بلادنا ما فتئت تنخرط في هذه السياسة العالمية للحفاظ على التراث عبر الانخراط في المجهودات الدولية، مما يدل على رغبة المغرب في حماية مخزونه من التراث المادي، إلى أنه ومع بداية السبعينيات سيشهد مفهوم التراث العديد من التطورات ليشمل المخزون الثقافي اللامادي من عادات، تقاليد، مهارات، موسيقى، قيم، حرف باعتبارها معارف أبدعها الإنسان المغربي عبر التاريخ وحافظ عليها وعلمها للأجيال بطريقة عفوية، وما نموذج مدينة تازة إلا نقطة في بحر غني بأصناف التراث الثقافي الذي تزخر به البلاد والضارب في أعماق التاريخ شأنها شأن باقي المدن والوادي المغربية الأخرى فلذلك شكلت التشريعات ومختلف أشكال التدخل بمثابة سد منيع ضد كل أشكال الاستغلال العشوائي، والتصرفات التي تعرض هذا التراث للتشويه، السرقة، أو الإهمال المفضي للاندثار.

وبذلك يتم تحقيق أهداف المنظمة العالمية للسياحة (٧). عبر تثمين الاستدامة الايكولوجية والسيوسيو ثقافية في احترام تام للشخصية المحلية، ولخدمة الاستدامة الاقتصادية، في محاولة

نموذج آخر يتمثل في دور التراث الطبيعي في خدمة الثقافة، خصوصا وأن مدينة تازة تتوفر على مؤهلات طبيعية خلابة من جبال منتزهات ومغارات بإمكانها أن تجلب الصناعة السينمائية إذا توفرت البنيات المشجعة على ذلك، وهذا من شأنه أن يجلب منتجين عالمين ومحليين، وقد يحتاجوا إلى فرق موسيقية فلكلور محلي ومن تم استثمار صورة المدينة في جلب سياح اجانب في المستقبل.

النتائج

من خلال الخوض في موضوع التشريعات القانونية ودورها في حماية التراث اللامادي بالمغرب عموما ومدينة تازة على الخصوص استنتجت ان المنتظم الدولي تأخر شيئا ما في وضع تشريعات خاصة بحماية التراث اللامادي ومع ذلك فقد حافظ المجتمع المغربي عموما والمجتمع المحلي لمدينة تازة على تراثه اللامادي كما ان انخراط المغرب مبكرا في الجهود التي قدمتها اليونسكو وإصدار تشريعات كان من بين عوامل الصون ومدينة تازة استفادت من تصنيف التراث اللامادي دوليا ووطنيا على اعتبار ان تصنيف الفروسية واللباس التقليدي تقتسمه هذه المدينة مع مناطق عديدة بالتراب الوطني لكن غناها وتفردا في بعض أصناف التراث الغنائي والزجل والطب البديل يفرض بذل المزيد من المجهودات وطنيا ومحليا على الخصوص كما ان المدينة ونواحيها لازال يغلب عليها الطابع الفلاحي وبالتالي للحفاظ على التراث اللامادي موكول بالأساس للمتخمين وللجمعيات على حد السواء.

المواصلات تعبر هذه المسارات السياحية.
رفع الطلب على المتوجات المحلية من لدن
المستثمرين تشجيعا للمهارات المحلية.
تشجيع البحوث الأكاديمية لتكوين مختلف
أشكال التراث اللامادي وصيانة وجردها
وارشفتها

تشجيع الندوات المستمرة في المراكز الثقافية.
وضع بوابة الكترونية تحت اسم «تازة حوض
التراث اللامادي»

خلق مسارات سياحة بين مدينة فاس وتازة
على أساس أن تضم المجال العتيق للمدينة وربطها
بالمغارات والمنتزهات المجاورة للمدينة، وتسويق
هذه المدارات بما يخدم اقتصاد المدينة والتي تتوفر
على (٢٠٠ مغارة) (١٢٠ مصنفة).

دعم الجمعية المغربية للاستغوار لإنجاز
وثائقيات وتوزيعها على قنوات ووسائل التواصل
للتعريف بالمدينة.

تجاوز النظرة التقليدية من اعتبار التراث
مخصص للفرجة فقط، إلى خلق سياحة مندجة،
عبر دعم وتجميع الأنشطة والمهرجات في المناسبات
والمهرجات ومن تم ممارسة المدينة لإشعاعها على
المحيط بما يخدم المركز والمحيط المجاور وأيضا
يتماشى مع توجهات إعداد التراب والذي جعل
التراث من رافد التنمية المستدامة.

لإسقاط هذه الأهداف على مدينة تازة، من خلال
تثمين المؤهلات الطبيعية التي تزخر بها المدينة، بما
يخدم الشخصية المحلية الغنية بفلكلور، موسيقى
عادات، تقاليد وادماج الكل في مسارات سياحية
بما يعود بالنفع الاقتصادي على المدينة ومحيطها،
ويغذي الاقتصاد الوطني عموما.

إن هذه الأهداف النبيلة وغيرها تحتاج إلى
تظافر الجهود من لدن الجميع بهدف اجتهد
المشرع لضمان قوانين كفيلة بصيانة التراث
اللامادي، والتي يجب أن تجد وقعها لدى الساكنة
المحلية بما يحافظ على الذاكرة الجماعية ويحقق النفع
الاقتصادي للجميع في إطار التنسيق بين جميع
المتدخلين في احترام للتشريعات الدولية الخاصة
بصيانة التراث اللامادي، ومواكبة ذلك بجعل
هذا الأخير في خدمة التنمية والحفاظ على ذاكرة
الانسانية جمعاء.

التوصيات

تشجيع الأجيال الصاعدة على التشبث
بالتراث اللامادي بطريقة سليمة وصحيحة.

تخصيص مواقع الكترونية تدعم صيانة التراث
اللامادي بالمدينة بدعم من وزارة الثقافة.

تعزيز دور المدرسة، الإعلام، ومختبرات
الجامعات في التعريف بأشكال التراث اللامادي
بالمدينة ومحيطها وطرق الحفاظ عليه.

توفير بنية تحتية من طرق، مسالك ووسائل

دور التشريعات في صون وتثمين التراث اللامادي بالمغرب عموما ومدينة تازة أنموذجاً

الهوامش

١. شوقي شعت، «المعالم التاريخية في الوطن العربي وسائل حمايتها وصيانتها وترميمها» مجلة التراث العربي، ع ١٠٤ دمشق، ٢٠٠٦، ص ٢٩٢.
٢. تعريف التراث الثقافي الغير المادي مقتطف من المادة ٢ من اتفاقية اليونسكو لسنة ٢٠٠٣.
٣. المادة ٢ من اتفاقية التراث اللامادي لليونسكو مأخوذة من موقع:
www.Unesco.Org
٤. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، «النصوص الأساسية لاتفاقية ٢٠٠٣ لصيانة التراث اللامادي، ١٣/١١/٢٤
٥. الجريدة الرسمية، عدد ٥٩٦٤ مكرر الصادرة، بتاريخ ٢٨ شعبان ١٤٣٢ (٣٠ يونيو ٢٠١١).
٦. قانون رقم ٢,٠٠ حول حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة بوزارة الشباب والثقافة والتواصل، تاريخ الاطلاع ١٣/١١/٢٠٢٤.
7. organisation mondiale de Tourisme
«Développement d'un tourisme durable» Document intitulé, 1999.

The role of legislation in preserving and enhancing intangible heritage in Morocco in general and the city of Taza as a model

Ali Al-Buzini

Abstract

This Paper deals with the protection of cultural heritage in general and intangible heritage in particular, the definition of its types, and ways to preserve the memory of Moroccans, starting with Morocco's ratification of several international legislations and involvement in several institutions active in this framework, and ending with keeping up with these international efforts by enriching its legal arsenal with draft decrees and laws concerned with the preservation of its intangible heritage. The study found that Morocco's cultural heritage in general and Taza city in particular is rich in the diversity of its culture, a stock that still needs many efforts, which will inevitably contribute to a thriving local tourism industry that benefits the population and contributes to the development of the national economy.

The study concluded that the cultural heritage of Morocco in general and Taza in particular is diverse and rich and is inherited in a normal way but needs to be valorised. The study also included a number of recommendations related to the investment of intangible cultural heritage by creating harmony between the efforts of the state and responsible for managing heritage regionally and locally.

Keywords: Heritage - Intangible heritage - Unesco- Collective memory - Tourism industry.